

المحاضرة الثالثة والرابعة مناهج البحث العلمي

1- مفهوم المنهج: هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد الهامة تهيم على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة. وهو يتضمن قواعد منطقية وخطوات إجرائية في البحث العلمي تجد القبول لدى مجموعة من العلماء ويستهدف تعريف المشكلات التي يمكن دراستها علمياً بغية تطوير الرصيد المعرفي المتخصص والحصول على البيانات الأساسية اللازمة لمعالجة الظاهرة علمياً... هذه البيانات طبقاً لمفاهيم وقواعد واضحة ودقيقة، وتوصيل نتائج البحث وتعميماته... بحقل المعرفة إنتاجاً وفحصاً. وتبني منهج معين لا يعني أن الظاهرة يمكن أن تسلم انقياداً له فقط، ولكن يمكن الاستعانة بمجموعة من المناهج التي تتضافر لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة والإحاطة بها.

كما يعد المنهج الذي يعتمد الطالب في دراسته بمثابة المرشد والدليل الذي يسترشد به للوصول إلى النتائج والأهداف المبتغاة عن طريق توظيف أسس المنهج وعناصره وخطواته، ولذلك ينبغي أن يتطابق المنهج مع موضوع البحث، ويمكن للطالب الاعتماد على منهجية مركبة من خلال التوليف بين مجموعة من المناهج، وهو ما يعني أن طبيعة الموضوع، تستدعي أحياناً استخدام منهجية مركبة وفقاً لصيغة التكامل المنهجي بغية إحداث التوازن العلمي المطلوب في فصول الدراسة ومباحثها

2- أنواع المناهج المستعملة:

أ- المنهج التاريخي

المنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكم في ذلك وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة ما والوضعية أو الحالة أو الظروف الذي وجدت فيه. على الرغم من أن الحادثة التاريخية لا تتكرر بنفس النمط لأن التاريخ لا يعيد نفسه، وبالتالي فالمنهج التاريخي لا يتناول سرد الوقائع التاريخية ورصدها بعضها إلى البعض الآخر، لنكون ركاماً من المعلومات المتناثرة التي تنفر إلى إطار تحليلي يرشدنا في دراسة الظواهر، ولكن ما نركز عليه هنا هو الجانب التفسيري التحليلي الذي يمكن أن يمدنا به هذا المنهج في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات.

لقد تطور المنهج التاريخي من كونه ساردا للأحداث ومجمعا للمعلومات إلى مفسر للأحداث وساع إلى بناء أطر للتفسير والتحليل وهذا الذي توخاه "توينبي" و "شبنغلر" و "كولونجود" وغيرهم، وإن كان عبد الرحمن ابن خلدون سبقاً لدراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية دراسة علمية، وتفسير بروز الظاهرة أو ضعفها أو اشتدادها أو ذبولها بإرجاع ذلك إلى عوامل واكتبتها، معتبرا العصبية محورا أساسيا في تفسير ظاهرة الدولة وتعاقبها.

أهدافه: إن الهدف من استخدام هذا المنهج هو مقدرته التفسيرية التي يزودنا بها، وهو يحاول أن يولي الزمن دوراً معيناً في ذلك التفسير، وبصيغة أخرى إدخال الظروف المحيطة بميلاد ظاهرة أو تعزيزها أو إضعافها أو اختفائها في تفسير ذلك، والهدف من كل هذا هو استخلاص قواعد عامة يمكن تعميمها على ظواهر شبيهة في الحاضر، أو يمكن خلالها التوقع بمسارات الحركة السياسية التي تحكمها ظروف كالتي حكمت تلك الأحداث التي نقيس عليها حالاتنا الراهنة. إلا أن القدرة التفسيرية ومن ثم المقدرة على التعميم وبناء نظريات عامة في الدراسات التاريخية تظل بعيدة المنال لأسباب عدة منها: أن الحادثة التاريخية متميزة بفراديتها وذاتيتها ولا يمكن تكرارها بالصورة التي حدثت فيها سابقاً. ويتضمن المنهج التاريخي عمليتين هما:

الأولى جمع البيانات أي الوثائق والمعلومات.

الثانية: الربط بين الواقعة والوضع السائد في تلك الحقبة من الزمن بمعنى تفسير الواقعة بناء على البيانات المجموعة بشأنها.

ب- المنهج المقارن

يعرف ستوارت ميل المقارنة بأنها "دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر". فالمقارنة في أوسع معانيها تعني، ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة، ومن ثم فإن المقارنة تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي وجود قدر من التشابه والاختلاف، إذ لا مقارنة بين الظواهر تامة الاختلاف ولا الظواهر تامة التشابه. فالمقارنة الأصل فيها هو السعي بها إلى التعرف على أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين أحداث اجتماعية معينة بقصد الكشف عن دلالتها، فانه ليس من المتصور بحال أن تعقد المقارنة بين أحداث لا تشترك في حد أدنى من سمات أساسية نتخذها أساساً للمقارنة. فمثلاً يمكن

المقارنة بين النظامين السياسيين الجزائري والمصري من حيث عملية صنع القرار، أو العملية الانتخابية، أو إدارة الأزمات المختلفة

والمنهج المقارن هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر وهو يستهدف إيجاد تعميمات امبريقية عامة، يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر. كما يستهدف كذلك التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات، فهو في كشفه للعلاقة بين متغيرين أو أكثر قد يعزل بقية العوامل والمتغيرات الأخرى، بمعنى يثبت ويحدد اثر العوامل والمتغيرات الأخرى.

إن المقارنة العلمية لا تتوقف عند التصنيف المبسط لأوجه التشابه والاختلاف ولكنها تسعى لإعطاء دلالات لصور التشابه والاختلاف، وإرجاع تلك المظاهر إلى العوامل القابعة خلفها، أي أنها تسعى لاكتشاف المتغيرات المستقلة التي تولد المتغيرات التابعة، وكل هذا من أجل التوصل إلى نظريات كبرى تفسر الظواهر المختلفة، أو على الأقل التوصل إلى صياغة نظريات متوسطة من شأنها أن تفسر بعض الظواهر التي تتقاسم إقليمياً معيناً مثل، اثر الثقافة الإسلامية في المشاركة السياسية في المنطقة العربية. فالباحث وهو يقارن الظواهر، يبحث عن العناصر المسؤولة عن التشابه والاختلاف، ويلجأ إلى افتراض الفروض والتي تستدعي الاختبار، وإذا ما دعمت تلك الفروض بالإثبات وحصلت على القبول في صورة مشاهدات منتظمة في المستقبل المحتمل تحولت إلى نظريات، فالمنهج المقارن يبيد لنا بوضوح الأنماط المنتظمة في سلوك كل من الأفراد والجماعات. والمقارنة تجد مبرراتها في المشترك الإنساني وما يتضمنه من تشابه في الفطرة واختلاف في العادات والقيم والسلوك والثقافات والمعايير.

خطوات المنهج المقارن:

تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة: ينبغي للباحث أن يوفق في صياغة مشكلته صياغة واضحة ودقيقة، فالمشكلة قد تتمثل في العناصر المتحركة في عملية صنع القرار في بلدين يخضعان للمقارنة، أو الأسباب القابعة خلف عدم الاستقرار في بلدين يخضعان للمقارنة.

اختيار وحدات التحليل: ترتبط بالمشكلة البحثية مشكلة وحدة التحليل التي يتخذها الباحث كعنصر أساس للمقارنة فقد تكون الدولة أو الحزب أو السلوك الانتخابي أو عملية صنع القرار الخارجي أو الثقافة

صياغة الفروض وتحديد المتغيرات: بعد تحديد المشكلة واختيار وحدة التحليل، يقوم الباحث بصياغة الفروض والتي تتضمن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر، مثل الافتراض بوجود علاقة بين التعليم والمشاركة السياسية، فالباحث وهو يقارن يقوم بتحديد الكثير من المتغيرات المتشابهة في الوحدات التي تجري عليها المقارنة ويقلل ما استطاع المتغيرات موضع البحث وهي المتغيرات التي تختلف فيها النظم حيث تعد تلك المتغيرات متغيرات تفسيرية تمكن الباحث من التوصل إلى تفسير الاختلاف في أنماط السلوك والأبنية، إلا انه في الظاهرة السياسية من الصعب الإلمام بكل متغيراتها وضبطها، كما أن تحديد المتغير وتعريفه صعب وقد يأخذ دلالات متعددة مثل مفهوم المساواة هل سياسية أم اقتصادية كما تتأثر الفروض عند صياغتها بادراك الأفراد الذين يتأثرون بدورهم بطبيعة النظم السياسية والثقافية لبلدانهم لذا ينصح بدراسة الظواهر المتشابهة نسبياً

تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية: يجب أن يسبق تحديد المفاهيم جمع البيانات الكمية فهي ضرورية للانطلاق وتجنبنا تزيف الحقائق فمثلاً تحديد مفهوم الحزب أو الشرعية أو القوة أو السلوك الانتخابي وغيرها، وبالتالي لابد من وضع المفهوم الإجرائي لأن هناك إشكال كثير حول المفاهيم ما يسمى بالامبريالية المفاهيمية واختلاف الرؤى باختلاف القيم والثقافات والسياق الذي جاء فيه المفهوم

جمع البيانات: تعد البيانات ضرورية للمقارنة واختبار الفروض التي تمت صياغتها فهي الوسيلة التي نستوضح بها خصائص الوحدة التي نسعى لمقارنتها، فمعرفة الأشياء والظواهر تقتضي الأدلة والبيانات لتوضيحها.

الشرح والتفسير: يقصد بالتفسير تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته المقارنة للظواهر المتشابهة في المجتمعات المختلفة وهو يستهدف الكشف عن أسباب الاختلافات ودلالاتها فالباحث وهو يفسر يكون قد توصل إلى إطار للتفسير صاغه من رصده لمجموعة أنماط بنائية أو سلوكية تلازم بعض الظواهر المتشابهة ظاهرياً في تلك الأنماط ثم يعمل على تعميمها. كما أن عملية التفسير تشوبها صعوبات عديدة فتشابه الظواهر لا يعني تشابه حقائقها خاصة وإن الظواهر السياسية تختلف سياقاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ضف إلى ذلك تأثر الباحث في عملية تفسيره للظواهر التي تنتمي إلى سياقات أخرى بقيمه الأصلية فكثير من الباحثين الذين اقتفوا الأثر الغربية في تحليل مجتمعاتهم جانبوا الصواب مثال (شاخت)

الهدف من المقارنة/ تزودنا بمعلومات عن الآخر، تمدنا بالتجارب التي تجنبنا الوقوع في الأخطاء السابقة التي وقعنا فيها في بلدان أخرى وبالمقابل تفيدنا في إعادة تجارب النجاح في بلدان أخرى، تمكننا من معرفة الثابت والمتحول في الظواهر السياسية وتفيد في الشرح والتفسير وتعطي الظواهر دلالات تجعلها قابلة للفهم

ج- منهج دراسة الحالة

يعرف بأنه "المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها."

إن مقصد هذا المنهج هو الإحاطة بالوحدة (الحالة) المدروسة وإدراك خفاياها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة، كما تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، فهو الأداة الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق، ويتضمن مجموعة قواعد تحدد عملية البحث وهي كما يلي:

- ينبغي أن يسعى الباحث للحصول على كل البيانات المتاحة عن الحالة (الوحدة) مهما كانت، ويعمل على الربط بين العناصر وإيجاد العلاقات.

- ينصب اهتمام الباحث المتبع لمنهج دراسة الحالة على الحالة الواحدة

- النظر إلى الوحدة على أنها كل مترابط بمعنى قاعدة الطابع الكلي للوحدة.

- إبراز الأحداث الأكثر تأثيرا في الوحدة سياسية كانت أو اجتماعية أو ثقافية، وتتبع التطور التاريخي لها من حيث نشأتها وتطورها، وتحديد المعالم الأساسية التي تعتبر نقط تحول في تاريخ الوحدة وتسمى هذه بقاعدة التتبع التاريخي لوحدة الدراسة

- ضرورة دراسة العلاقة القائمة بين الوحدة موضع الدراسة والوسط المباشر أو غير المباشر الذي توجد الوحدة في إطاره.

استخداماته: يستخدم منهج دراسة الحالة في مختلف حقول المعرفة ويستهدف التعمق في دراسة الحالات التي يود معالجتها، ويمكن إجمال تلك الاستخدامات في:

- إذا أراد الباحث معالجة موقف معالجة معمقة ودقيقة في بيئتها الاجتماعية ومحيطها الثقافي

- متابعة التطور التاريخي لوحدة معينة

- إذا رغب الباحث في الحصول على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف المحيطة بموقف معين أو معرفة العوامل المتشابكة التي يمكن الاستناد إليها في وصف العمليات السياسية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات أو الدول نتيجة عملية التفاعل بينهم كالصراع والإتلاف وتحليل تلك العمليات.

خطواته: تبدأ الخطوة الأولى بتحديد المشكلة ووحدة التحليل التي قد تكون فردا أو جماعة أو منظمة سياسية (حزبا، برلمانا، مجلس رئاسة). ثم بعد ذلك تصاغ الفروض بشأن تلك المشكلة لتفسيرها، ثم بعد ذلك تجمع البيانات بواسطة أدوات جمع البيانات المعروفة كالملاحظة والاستبيان وتحليل المضمون...الخ، يلي ذلك التبويب والتصنيف ثم التحليل والتفسير، مع ضرورة أن يتسلح الباحث بإطار نظري يساعده على التحليل وهذا الإطار النظري هو بمثابة المنظار الذي ينظر منه الباحث إلى الوحدة محل الدراسة.

هـ- المنهج الإحصائي:

يعرف الإحصاء باعتباره أعدادا وأرقاما يمكن أن تلخص إما توزيعات القيم على المتغيرات، أو على العلاقات بين المتغيرات، إنها شكل من أشكال الاختزال الرياضي، يستطيع أن يلمح إلينا وبدقة عن كيفية عرض بياناتنا، إننا نتساءل عن ما هي أنواع الأعمال أو الأوضاع في المجتمع الدولي الأكثر احتمالا أو الأكثر ملائمة لإثارة الصراعات المسلحة. فلجأ إلى استخدام المنهج الإحصائي الذي عبره نجتمع البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة مثل هذه الظاهرة. ويستخدم علماء السياسة اليوم هذا المنهج في العديد من الموضوعات التي يمكن أن تخضع للقياس وأن تكتم.

ويمكن تعريف المنهج الإحصائي بأنه أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها، وإثبات الحقائق العلمية المتصلة، شأنه شأن أساليب الإنتاج المنطقي، إلا أنه يختلف عنها في كونه يعتمد التعبير الرقمي عن الظواهر التي

يتناولها بالبحث عن طريق القياس المباشر، كالطول، والوزن، والعمر، والتمن وغيرها، أو بدلالة وحدات أخرى كالمرتب، والذكاء والظواهر الأخرى التي قد تبدو عسوية على القياس. والإحصاء في العادة عبارة عن عملية جمع البيانات الإحصائية عن الظواهر المختلفة والتعبير عنها رقمياً، وهو بالمفهوم الحديث جمع البيانات ومراجعتها وتصويبها وتبويبها ثم تحليلها وتفسيرها.

إن المنهج الإحصائي يستخدم البيانات الرقمية لأجل الاستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر أو انتقائها، ولا يكفي بذلك بل يعمل على تعميم ما توصل إليه من نتائج. ذلك أن المنهج الإحصائي يقوم على: جمع بيانات كمية أو رقمية من العلاقة بين المتغيرات وتبويبها واستخلاص النتائج منها بوسائل متعددة مثل الارتباط وتحليل التباين.. الخ

خطواته: يلتزم من أراد استخدام هذا المنهج إتباع الخطوات التالية:

- تحديد المشكلة محل البحث تحديداً جيداً، وذلك بتحليلها إلى عناصرها الأولية للإحاطة بها من جميع جوانبها.
- صياغة الفروض، والتي تقرر وجود الارتباطات بين الظواهر أو نفيها، كأن يفترض الباحث وجود علاقة بين مستوى الدخل والانتماء الحزبي.
- القيام بالتعريف الإجرائية، وإعطاء الظواهر مؤشرات كمية.
- جمع البيانات الإحصائية: وتجمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة موضع الدراسة من السجلات المتخصصة في جميع البيانات الإحصائية أو عن طريق التعداد والتي تصاغ عادة في شكل أسئلة تتضمنها استمارات البحث، كما يمكن جمع البيانات من خلال المراسلات أو المقابلات.
- تبويب البيانات وعرضها: بعد جمع البيانات وتصويبها ومراجعتها توضح المعلومات والبيانات في جداول مناسبة والتبويب قد يتم حسب التبويب الزمني، أو الجغرافي، أو الكمي، أو الوصفي وبعد عملية التبويب هذه يتم تفرغ تلك الفئات في جداول تدعى الجداول الإحصائية، ثم نقوم بتمثيل تلك البيانات المجدولة في رسوم بيانية، ذلك أن التمثيل البياني يسهل علينا معرفة الاتجاه العام للظاهرة المدروسة.
- التحليل: تعتمد عملية تحليل البيانات الإحصائية على عملية التبويب السابقة، فحتى يتمكن الباحث من تحليل ما تجمع لديه من بيانات واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها، فلا بد له قبل ذلك من وضعها في فئات أو مجموعات هادفة لها معنى ودلالة.

التفسير: يقوم الباحث بتفسير تلك البيانات المجمعة والمبوبة والمحللة، ويعني التفسير استخلاص ما تعنيه هذه الأرقام وإبراز الارتباطات وأنماطها أو نفيها، إلا أنه على الباحث أن لا يكتفي بالأرقام المجردة، ولكن ينبغي أن يقرأ تلك الأرقام في سياقاتها الثقافية والسياسية والاجتماعية والتاريخية، مع تعميم تلك النتائج على حالات أوسع من الحالات التي قام بدراستها ولكن بتحفظ.

فوائد المنهج الإحصائي وحدوده: يفيد هذا المنهج الدارس السياسي في تفسير الكثير من أنواع السلوك السياسي التي يمكن التعبير عنها كمياً كالسلوك التصويتي، كما يفيد كذلك في دراسة الارتباطات المختلفة، كالعلاقة بين ظواهر معينة وسلوكات معينة. كذلك فإن اللغة التي يستخدمها هذا المنهج وهي لغة الأرقام قد تكون أوضح معنى وأدق وصفاً من التعبير اللفظي عن الظواهر، وبلغة الأرقام تلك تتخفف كميات ضخمة من الوقائع إلى صيغ مفهومة، كما يفيد في صناعة القرارات وترشيدها، وفي إقامة استنتاجات صادقة من الوقائع الملاحظة، وفي اختبار الفروض ومدى صدقها وعدمها من خلال البيانات الإحصائية.

د- المنهج المسحي

يعرف هويتي المسح بأنه محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو بيئة معينة، وهو ينصب على الموقف الحاضر وليس على اللحظة الحاضرة، كما أنه يهدف للوصول إلى بيانات يمكن تفسيرها وتفسيرها وتعميمها وذلك للاستفادة بها في المستقبل وخاصة في الأغراض العملية. كما عرف مورس أنجرس المسح بأنه "منهج لتحليل ودراسة أي موقف أو مشكلة اجتماعية، أو جمهور ما، وذلك بإتباع طريقة علمية منظمة لتحقيق أغراض معينة".

والذي يمكن استخلاصه من التعاريف السابقة، أن منهج المسح أو البحث المسحي أو المسح الاجتماعي وهي مترادفات لمعنى واحد يستخدم من أجل جمع البيانات عن شعور الناس إزاء القضايا المختلفة، أو معرفتهم ببعض القضايا، ويستخدم علماء السياسة هذا المنهج لكونه يفيدهم في تحديد معرفة الناس بقضايا، أي ما الذي يعرفه الناس وكذلك ما الذي يعتقدونه بشأن إحدى السياسات، فأدوات المسح كالملاحظة وتحليل المضمون وغيرهما يسمحان للباحث بالنظر إلى السلوك الخاص، بل أكثر من ذلك فإن المسح يطرح الأسئلة عن ذلك السلوك، كما أنه يفيد في توجيه الأسئلة من مثل لماذا يعتقد الناس مثل هذا الاعتقاد.

كما يستخدم البحث المسحي لاختبار بعض الفروض كأن نفترض بأن الليبراليين ديمقراطيون عند ذلك ينبغي أن نطرح سؤالين نوجههما إلى العينة وهما: هل أنت ليبرالي، وهل أنت ديمقراطي، وبعد أن تصمم الاستمارات أو تختار الأساليب وتجمع بها البيانات تحلل ثم تفسر لتثبت الفروض أو تكذبها وإن صدقت يعمل الباحث على تعميمها على الظواهر المشابهة.

وتعتبر مهارة الباحث ووسيلة جمع المعلومات ونوع الجمهور موضوع الدراسة من أهم المرتكزات اللازمة لنجاح الدراسة المسحية حيث ذكاء الباحث في اختيار عبارات الأسئلة والأداة البحثية وملاءمتها وتعاون المبحوثين. وفيما يتعلق بالخطوات الواجب مراعاتها في المنهج المسحي هي: التخطيط: يوجه الطالب السؤال الذي يعتقد أنه سيتم الإجابة عليه من خلال الأسلوب المسحي. تعريف مجتمع الدراسة: من الخطوات في تعريف مجتمع الدراسة هو السؤال لمن سيوزع الاستبيان؟ وهل مجتمع الدراسة كبير أم محدود؟

العينة: لا يستطيع الباحث دراسة المجتمع كله فعليه اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة.

بناء الأداة: بهدف جمع البيانات من العينة منها المقابلة والاستبيان.

إجراء المسح: بعد التأكد من صدق الأداة وثباتها وعملية تدريب المستخدمين على كيفية استخدام الأداة.

معالجة البيانات: من حيث الترميز والتحليل الإحصائي واستخراج النتائج.

ويعد الصدق من أهم الأمور في تطوير وتقويم أدوات القياس، والتركيز يجب أن لا يكون على الأداة نفسها ولكن على تفسير البيانات المستخلصة من الأداة.